الأنباء
الثلاثاء 11 فبراير 2014

تحديد الطلبات وحقيقتها ومعرفة تواريخ إيصال التيار الكهربائي وتوزيع الأراضي للوصول إلى حل دائم

النصف: رعاية أميرية سامية لمؤتمر الإسكان ليعقد في 9 و10 مارس والقضية بحاجة لحلّين الأول متوسط والثاني طويل الأمد ومستدام

راكان النصف

اعلن النائب راكان النصف مشاركة الامم المتحدة في المؤتمر الاسكاني الذي سيعقد الشهر المقبل برعاية صاحب السمو الامير، مشددا على ان القضية الاسكانية بحاجة الى حل مستدام وعملي وواقعي للجوانب الفنية قبل اي قرار سياسي.

وقال النصف، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مجلس الامة امس بحضور مساعد الامين العام للامم المتحدة د.عايشة كسيرة ورئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر الاسكان توفيق الجراح انه تم تأجيل المؤتمر الاسكاني الى 9 و10 مارس المقبل، بعد ان شمل رعاية سامية من صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، موضحا ان اللجنة الاسكانية في مجلس الامة تعمل على القضية الاسكانية بمحورين، الاول المحور المتوسط والثاني المحور طويل المدى.

وقال النصف ان اللجنة الاسكانية تعمل على محور قصير المدى وهو المتمثل في تحديد الطلبات الاسكانية وحقيقتها، فضلا عن معرفة التواريخ المحددة لايصال التيار الكهربائي للمدن المنشأة حاليا ومتابعة توزيع المؤسسة العامة للرعاية السكنية للاراضي السكنية للعام الحالي، لافتا الى ان المحور طويل المدى الذي تنظر فيه اللجنة الاسكانية هو ايجاد حل دائم ومستدام لحل القضية الاسكانية وقابل للتطبيق.

واشار الى ان الوصول الى حلول مستدامة يجب علينا دراسة طاقة البلد التنفيذية، فضلا عن الاستفادة من الخبرات العالمية والمحلية المتخصصة على جميع المستويات، مضيفا ان مشاركة الامم المتحدة في المؤتمر الاسكاني من اجل الاستعانة بالحلول التي يحملونها وتم تطبيقها في بلدان اخرى.

واضاف النصف: اننا حريصون على خلق بيئة قانونية تنعش القضية الاسكانية وتكون بداية حل لها، مشيرا الى ان المؤتمر الاسكاني سيخرج بخارطة طريق لحل القضية الاسكانية، وما القوانين التي نحتاج الى تعديلها في المستقبل للدفع بحل القضية الاسكانية.

وفي رده على سؤال صحافي، اكد النصف ان ما نعاني منه في الكويت هو دخول الجانب السياسي الى الجانب الفني، وبعد ان اصبحت القضية الاسكانية اليوم قضية اجتماعية لا يمكن لنا ان نبيع للناس الوهم، وتصريحات لا تسمن ولا تغني من جوع، مستدركا بالقول: نعم صحيح ان يحدث شيء من خلال اللجنة الاسكانية البرلمانية، لكن نحن في اللجنة لا نبحث عن حلول تجارية، بل نبحث عن حلول مستدامة وخارطة طريق تلزم بها السلطتان التشريعية والتنفيذية.

وبين النصف ان من خلال دراسة الطاقة التنفيذية للبلد ومعرفة القدرة على انشاء المساكن والوصول الى المفهوم الصحيح للرعاية السكنية يأتي القرار السياسي والتنفيذي الصحيح، مشيرا الى ان هناك عملا حقيقيا لحل القضية الاسكانية من الجميع.

ولفت الى ان الهدف من المؤتمر الاسكاني هو مراقبة السلطة التنفيذية لتنفيذ خارطة الطريق التي خرج بها المؤتمر وهو العمل الامثل بالنسبة لنا، مشيرا بالقول ان عمر الوزير عندنا اطول من عمر النائب، والسلطة التنفيذية هي من بحاجة للاستقرار الدائم.

من جانبها قالت مساعد الامين العام للامم المتحدة د.عايشة كسيرة نشكر الكويت على تعاونها الكامل مع برنامج الامم المتحدة مشيرة الى انها بحثت القضية الاسكانية في مقابلة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ووزير الاسكان ياسر ابل وتم بحث التعاون في حل القضية من خلال المشاركة في مؤتمر الاسكان المزمع عقده الشهر المقبل.

واضافت كسيرة اننا سنقوم باخطار المسؤولين الفنيين في برنامج الهيئات لسرعة القدوم وللبدء بالعمل في البرنامج والتعاون مع كل القطاعات لبحث الحلول للقضية الاسكانية للوصول الى نتائج وتصورات من خلال المؤتمر الاسكاني لتحقيق الطموحات المرجوة منه في حل القضية الاسكانية.

واشارت الى ان القضية الاسكانية ظاهرة عالمية وليست فقط في الكويت، ولكن هناك تجارب عديدة وسيتم الاختيار الانسب منها للوائح المحلية للكويت وسيتم وضعه، لافتة الى ان لدى الأمم المتحدة خبراء متخصصين في شان الرعاية السكنية، مبينا ان القضية الاسكانية تدير عجلة الانتاج وتوفر فرص عمل وتخلق مجتمعات.

بدوره قال رئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر الاسكان توفيق الجراح ان الهدف من الشراكة مع برنامج الامم المتحدة «الهبيتات» في تنظيم المؤتمر تشكيل اضافة كبيرة لحل القضية الاسكانية، مشيرا الى ان الهدف من المؤتمر الخروج بنماذج قابلة للتطبيق في الكويت وايجاد حل مستدام لتخفيف فترات الانتظار للحصول على الرعاية السكنية للمواطنين بطريقة واقعية وعملية.

الحمدان للمليفي: ما أسباب عدم إنشاء الوزارة معاهد دينية في الأحمدي ومبارك الكبير والجهراء؟

حمود الحمدان

وجه النائب حمود الحمدان سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي قال في مقدمته: ان الدولة تسعى الى توفير التعليم بمختلف اهدافه سعيا الى تحقيق رسالتها في تنمية المجتمع وتنشئة اجياله في اطار من التكامل العلمي والروحي والخلقي والفكري في ضوء مبادئ الاسلام والتراث العربي والثقافة المعاصرة مدعومة بالاهتمام بانشاء المدارس والمعاهد التي تتحقق بها تلك الاهداف.

ولما كانت مناطق في منطقة الاحمدي ومنطقة مبارك الكبير ومنطقة الجهراء تمثل الغالب من اطياف المواطنين والمقيمين على حد سواء، ومع ذلك جاءت جميعها خلوا من وجود معاهد دينية تخدم ابناءها، الامر الذي يضطرهم الى الالتحاق بالمعاهد الموجودة بالمحافظات الاخرى ما يولد عليهم واسرهم مشقة الانتقال والمتابعة.

وعملا على ايجاد علاج حاسم لهذه المشكلة من خلال قيام وزارة التربية على مسؤولياتها وإزاء هذا الموقف غير المبرر رغم تكرار طلب انشاء معاهد دينية بهذه المناطق دون اجابة.

وطالب تزويده بالآتي:

ما الاسباب التي تحول بين الوزارة وانشاء معاهد دينية في كل من محافظات الاحمدي ومبارك الكبير، والجهراء؟ وهل وضعت الوزارة ضمن برامج عملها وخطة تطوير التعليم بها إنشاء مثل هذه المعاهد؟ اذا كانت الاجابة بنعم، يرجى تزويدي ببيان كامل عن خطط الوزارة في هذا الشأن، واذا كانت الاجابة بالنفي، فما الاسباب التي تحول بين الوزارة والقيام بهذا الالتزام؟ وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة او ستقوم باتخاذها في هذا الشأن؟ على ان تكون الاجابة مزودة ببيان تفصيلي عن اجراءات الوزارة لحل هذه المشكلة بتلك المحافظات.

الدويسان: ما أسباب منع كتاب «التفسير المختصر» من التداول؟

فيصل الدويسان

وجه النائب فيصل الدويسان سؤالا الى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية سأله فيه عن السند القانوني الذي تم بموجبه منع كتاب «التفسير المختصر» لمؤلفه مصطفى فرج بعد أن صدر قرار عن قسم مطبوعات الكتب العربية في إدارة المطبوعات والنشر بتاريخ 2004/9/4م بصلاحية الكتاب للتداول، وما الأسباب الشرعية التي تم بموجبها منع الكتاب موضع السؤال من التداول؟ وتم إبلاغ المؤلف بأن سببي المنع بسبب روايتان: الأولى، في سورة الماعون، والثانية في الآية 17 من سورة الإسراء وهاتان الروايتان جاءتا في كتابين مسموح بتداولهما في الكويت وهما كتاب «أسباب النزول» للواحدي النيسابوري وكتاب «الدر المنثور» لجلال الدين السيوطي، لذا أرجو موافاتنا بالسند القانوني لعدم منع هذين المصنفين والذين اعتمدهما المؤلف كمصادر معتمدة في مؤلفه، وهل هناك لجنة لإجازة الكتب في إدارة المطبوعات والنشر لأغراض السماح بالتداول أو المنع؟ إذا كان الجواب نعم فأرجو موافاتنا بأسماء اعضائها مع سيرهم الذاتية.

استفسر عن السيرة الذاتية لمدير المعهد وكشف بأسماء أعضاء هيئة التدريب

20 سؤالاً من الزلزلة للمليفي حول تجاوزات إدارة المعهد الصناعي بالشويخ

د.يوسف الزلزلة

هل تم استغلال ورش المعهد الصناعي - بالشويخ بغرض تدريب المشاركين في مسابقة المهارات؟ وهل وفرت لجنة المسابقة جميع الاحتياجات ولم تعتمد على التجهيزات والمواد المتوافرة بالورش؟

وجه النائب د.يوسف الزلزلة سؤالا الى وزير التربية وزير التعليم العالي احمد المليفي قال في مقدمته ما يلي: مما لا شك فيه ان القطاع التعليمي يعتبر من اهم القطاعات في الدولة مما له التأثير المباشر في بناء الوطن من خلال العملية التعليمية، وأي خلل فيه يسبب بشكل مباشر عدم نهوض وتطور البلد للأثر المباشر على صناعة اجيال المستقبل، فليس من المعقول ان إدارة معهد تعليمي تدريبي يخرج جيلا من العاملين بالقطاع الصناعي بالدولة يكون قائما على المحسوبية والفئوية في قراراته.

فتجاوزات وتعديات ادارة المعهد الصناعي - الشويخ على قوانين وأنظمة هذه المؤسسة التعليمية لا حصر لها من خلال الإقصاء والتهميش الواضحين لفئة كبيرة من العاملين بالمعهد في اختيار المناصب الاشرافية والدورات والمشاركات الداخلية والخارجية، حيث انها على مدى السبع سنوات المنصرمة انحصرت في قسم تدريبي واحد على حساب باقي أعضاء الهيئة التدريبية بالمعهد، واستغلت في تنفيع المقربين والأصدقاء على مسمع ومرأى قطاع شؤون التدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وطالب تزويده بالآتي:

1- السيرة الذاتية لمدير المعهد الصناعي - الشويخ بالإضافة الى قرار تعيينه كمدير للمعهد.

2- أسماء اعضاء لجنة اختيار مدير المعهد الصناعي - الشويخ مع السير الذاتية لهم وذكر المعايير التي تم على اساسها اختيارهم كأعضاء للجنة، بالإضافة الى جميع محاضر الاجتماعات وتواريخ انعقاد المقابلات مع المرشحين للمنصب المذكور، كما ارجو تزويدي بجميع المراسلات التي تمت بين اللجنة ومدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

3- كشف بأسماء اعضاء هيئة التدريب في المعهد الصناعي - الشويخ والذين تنطبق عليهم شروط الترشح لمنصب مدير المعهد، بالإضافة الى السير الذاتية لكل منهم.

4- السير الذاتية لجميع من تم ندبهم او تكليفهم او تعيينهم لشغل المناصب الاشرافية المذكورة في لقرارات السابقة اعلاه، مع ذكر جميع الامتيازات المالية والعلمية المترتبة والمستحقة لشاغلي هذه المناصب.

5- قرارات تعيين وتكليف رؤساء الاقسام التدريبية في المعهد الصناعي - الشويخ منذ العام التدريبي 2009/2008 وما اذا تم التمديد لهم او اعادة تكليفهم بعد انتهاء المدة الرسمية لهم، بالإضافة الى سيرهم الذاتية.

6- قرارات تكليف مساعدي او نواب رؤساء الاقسام التدريبية في المعهد الصناعي - الشويخ منذ العام التدريبي 2009/2008 مع ارفاق السير الذاتية لهم، وقانونية اتخاذهم للقرارات في حال عدم وجود تكاليف رسمية لهم، مع ذكر المستحقات المالية المترتبة على شغل هذا المنصب حسب القوانين واللوائح، وهل تم صرف هذه المستحقات لهم؟

7- هل تم تكرار تكليف الاسماء نفسها لدورات ومهام ومؤتمرات؟ مع توضيح نص لوائح الهيئة المتعلقة بمثل هذه التكاليف وقانونية تكليف عضو هيئة التدريب بها خلال الدوام الرسمي.

8- نظام اعداد الجداول الدراسية في المعهد الصناعي - الشويخ وآلية اختيار وتحديد أعضاء هيئة التدريب القائمين على اعداد هذه الجداول، بالإضافة الى المهام المطلوبة من المدرب الأساسي والمدرب المشارك في المقررات وذلك وفقا للوائح ان وجدت.

9- نسخة من جدول الفصل التدريبي الأول 2014/2013 متضمنة لأسماء اعضاء هيئة التدريب لكل قسم تدريبي من أقسام المعهد الصناعي - الشويخ.

10- قرارات تشكيل اللجان الرئيسية والفرعية في المعهد الصناعي - الشويخ منذ تولي مدير المعهد الحالي لمنصبه، علاوة على أسماء رؤساء هذه اللجان والسير الذاتية لهم، بالإضافة إلى أسماء أعضاء اللجان ومؤهلاتهم العلمية وتواريخ تعيينهم بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وفقا للكادر الخاص.

11- الآلية التي يتم من خلالها تكليف اعضاء هيئة التدريب في الفصل الصيفي للتدريب الميداني في المعهد الصناعي - الشويخ، وهل تم تكرار تكليف نفس الأسماء لأكثر من سنة تدريبية وباستمرار، مع ارفاق كشوف بأسماء المكلفين للتدريب الميداني من تاريخ صيف 2011/2010 وحتى تاريخه.

12- أسماء من تم تكليفهم من أعضاء هيئة التدريب في المعهد الصناعي - الشويخ لدورات خارجية ومهام علمية ومؤتمرات سواء على ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المخصصة لذلك، أو من تم منحهم مثل هذه الدورات والمهام من قبل شركات أو مؤسسات حكومية أو خاصة منذ تاريخ 1 يناير 2009 وحتى تاريخه.

13- جميع القرارات والمستندات الرسمية لجميع الدورات والمؤتمرات والمهام الخارجية التي كلف بها أعضاء هيئة التدريب في المعهد الصناعي - الشويخ، من تاريخ 1 يناير 2009 حتى تاريخه.

14- جميع القرارات الخاصة بلجنة (مسابقة المهارات) مع ذكر الجهة المسؤولة عن هذه المسابقة والميزانية المخصصة لها وتوضيح ما اذا كانت هذه الجهة هي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب او جهة اخرى.

15- المدة القانونية لرئاسة هذه اللجنة (مسابقة المهارات) وأسماء أعضائها من موظفي المعهد الصناعي - الشويخ، وسيرهم الذاتية والمعايير التي استندت إليها ادارة المعهد لترشيحهم لعضوية لجنة مسابقة المهارات.

16- التكلفة المالية للدورات الخارجية الخاصة بالمسابقة، وذكر المراكز التي حازتها منذ إنشائها وحتى الوقت الحالي.

17- هل تم اختيار احد اعضاء هيئة التدريب ممن وردت اسماؤهم في كشف من يحق لهم الترشح لمنصب مدير المعهد الصناعي - الشويخ، وذلك لشغل احد المناصب الاشرافية التي صدرت قراراتها مؤخرا في ديسمبر 2013 وهي القرار رقم 2013/2818 والقرار رقم 2013/2820، والقرار رقم 2013/2821، والقرار رقم 2013/2836، والقرار رقم 2013/2876.

18- هل تنطبق شروط الترشح لمنصب مدير المعهد على جميع من تم ندبهم او تكليفهم او تعيينهم لشغل المناصب الاشرافية المذكورة في القرارات اعلاه؟

19- هل تم استغلال ورش المعهد الصناعي - الشويخ بغرض تدريب المشاركين في مسابقة المهارات، وهل وفرت لجنة المسابقة جميع الاحتياجات ولم تعتمد على التجهيزات والمواد المتوافرة بالورش والمخصصة للعملية التعليمية؟ لذا يرجى تزويدنا بجميع الايصالات التي تثبت عدم استغلال مواد وخامات الورش في عملية تدريب المتسابقين من الطلبة.

20- هل يتم تطبيق لائحة الغياب على المتدربين في المعهد الصناعي - الشويخ، وهل تمت اعادة بعض الطلبة المفصولين بعد تجاوزهم لعدد الايام المسموح بها حسب اللائحة؟ يرجى تزويدي بالأوراق والمستندات الرسمية الخاصة بحالات اعادة الطلبة المفصولين بسبب الغياب منذ بداية الفصل التدريبي الأول 2014/2013.

تلقى كتاباً بموافقة وزير التربية على اقتراحه

الحويلة: لجنة مركزية لتحديد الاحتياجات من التخصصات العلمية

ثمن النائب د.محمد الحويلة سرعة تجاوب وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي بالموافقة على مقترحه الخاص بتشكيل لجنة مركزية عليا على مستوى الدولة لتحديد احتياجات البلاد من مختلف التخصصات العلمية.

وقال الحويلة في تصريح صحافي له: تسلمت كتابا رسميا من وزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد المليفي بموافقة جامعة الكويت على تشكيل اللجنة واستعدادها للمشاركة والمساعدة في سبيل تنفيذ المقترح ونقل خبرات قطاع التخطيط في هذا المجال للجنة المقترحة.

وأضاف الحويلة ان جامعة الكويت أكدت أن مقترح تشكيل لجنة مركزية بين المؤسسات التعليمية في الدولة يحقق ما تطمح إليه مختلف مؤسسات التعليم في الدولة كجهات مسؤولة عن إمداد السوق بالكوادر المؤهلة علميا، والذي يؤكد أهمية تبني خطوات فعالة بهدف حث الجهات التابعة لسوق العمل المحلية على التعاون مع مختلف مؤسسات التعليم.

وزاد الحويلة: وتتضح أهمية اللجنة في تحقيق النتائج المرجوة التي من الممكن تلخيصها في زيادة تجاوب جهات العمل مع المؤسسات التعليمية لدعم التنسيق بينها وقوفا على تحديد الاحتياج الكمي والنوعي من مخرجات الجامعة لدعم مصداقية الدراسات الخاصة بسوق العمل، والمساهمة بشكل مباشر في رسم سياسة القبول الجامعي وسياسة البعثات الداخلية والخارجية وتوجيه الطلبة نحو التخصصات المرغوبة في سوق العمل وذلك من خلال اللجنة المقترحة والمشكلة سنويا من أعضاء مختلف قطاعات التعليم في الدولة. وتابع الحويلة: ومن أهداف اللجنة ايضا المساعدة في توجيه مؤسسات التعليم العالي لإنشاء كليات أو تخصصات جديدة تتوافق مع احتياج السوق المحلية، وتحقيق التكامل المنشود بين مؤسسات التعليم العالي في الكويت من حيث الانسجام في طرح التخصصات والبرامج المطلوبة في سوق العمل حسب طبيعة كل مؤسسة من مؤسسات التعليم بما يضمن تعددية التخصصات وتوافرها أمام الطالب أو الخريج.

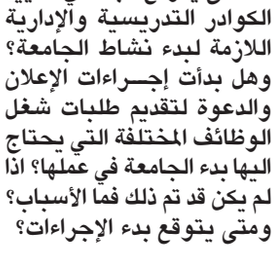
د.محمد الحويلة

ما إجراءات وضع مشروع جامعة جابر حيز التنفيذ؟

وجه النائب د.محمد الحويلة سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد المليفي جاء فيه:

يمثل مشروع إنشاء جامعة جابر أهمية تعليمية واقتصادية وتنموية، وتهدف الجامعة الى توفير الكوادر المؤهلة المتميزة في مجالات العلوم والتنمية اللازمة لدعم القطاعات التنموية والاقتصادية في البلاد، كما ستساهم بشكل كبير بالحد من مشكلة القبول في ظل التزايد في مخرجات التعليم العام، وتحد من العدد الكبير الذي يرغب بمواصلة الدراسة الجامعية بالخارج وتخلق فرص عمل لحملة الدكتوراه كأعضاء هيئة تدريس. وقد صدر القانون رقم 4 لسنة 2012 بشأن إنشاء جامعة جابر، متضمنا التزام الحكومة بإنشائها خلال ثلاث سنوات، وإلزام الوزير المختص بموافاة المجلس بتقرير دوري كل ثلاثة أشهر يتضمن بيانا وافيا عن الإجراءات التي اتخذت في تنفيذ المشروع والموقف التنفيذي له.

لما كان القانون المشار اليه قد ضمن تنفيذ مدة تقارب السنتين، لا يوجد على أرض الواقع أيا من الإجراءات التنفيذية المستقبلية لبدء الجامعة نشاطها خلال هذه المدة، كما لم يزود الوزير المجلس بأي تقارير من تلك التي ألزم القانون الوزير المختص تنفيذه، فنحن أمام مشروع وطني بالدرجة الأولى ولا يختص بفئة معينة، وحينما تكون القضية مصلحة وطن، فيجب ان تتكاتف الجهود لتحقيق الهدف المنشود. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما هي الإجراءات التي تمت حيال وضع المشروع موضع التنفيذ حتى تاريخ الرد على السؤال؟

2 - ما هي الأسباب التي أدت الى تأخر تنفيذ المشروع على أرض الواقع؟ وما الإجراءات التي اتخذتها أو تزمع الوزارة اتخاذها لتدارك هذا التأخير؟

3 - ما هي الأسباب التي أدت الى عدم موافاة مجلس الأمة بتقرير كل ثلاثة أشهر من قبل الوزير يتضمن بيانا وافيا عن الإجراءات التي اتخذت في تنفيذ المشروع والموقف التنفيذي له؟

4 - متى يتوقع البدء في تعيين الكوادر التدريسية والإدارية اللازمة لبدء نشاط الجامعة؟ وهل بدأت إجراءات الإعلان والدعوة لتقديم طلبات شغل الوظائف المختلفة التي يحتاج اليها بدء الجامعة في عملها؟ اذا لم يكن قد تم ذلك فما الأسباب؟ ومتى يتوقع بدء الإجراءات؟